



من أجل شراكة عالمية للتعليم ذات فعالية أكثر وطموح أكبر:  
ثلاث أولويات للمرحلة المقبلة من الإصلاح  
إيجاز مقدم من منظمات المجتمع المدني، أيار/مايو 2012

المحتويات

ملخص

مقدمة

خطوات في الاتجاه الصحيح

انجاز المهمة: ثلاث أولويات حاسمة للإصلاح

1. الانتقال المحكم لشراكة عالمية للتعليم... قوية ومستقلة.
2. مأسسة مشاركة المجتمع المدني.

BOX: المبادئ المقترحة لإشراك منظمات المجتمع المدني

3. المرونة والابتكار للوصول إلى معظم الفئات المهمشة.

الخلاصة: الحاجة لأجراءات جريئة وفورية.

الهوامش

تم إعداد هذا الإيجاز من قبل الحملة العالمية للتعليم ومنظمة أوكسفام الدولية، وبمساهمة كبيرة من بقية المنظمات الداعمة، من بينها الحملة العربية للتعليم للجميع (ACEA) ومنظمة أكشن أيد، وحملة شبكة أفريقيا للتعليم للجميع (ANCEFA)، ورابطة التعليم الأساسي والتعليم الكبار في جنوب آسيا والمحيط الهادئ (ASPBAE)، وحملة التعليم للجميع في أمريكا اللاتينية (CLADE)، والمسيرة العالمية لمكافحة عمالة الأطفال والمنظمة الدولية لذوي الاحتياجات الخاصة، ومنظمة IBIS الدنماركية للتعليم للجميع، ومنظمة ضوء للعالم، ومنظمة بلان/خطة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة ريزلتنس، ومنظمة خدمات التطوع فيما وراء البحار / VSO.

صدر عن الحملة العالمية للتعليم أيار/مايو 2012.

## ملخص

سبع وستون مليون طفل لا يذهبون إلى المدارس، ولا يتقن حوالي 800 مليون بالغ القراءة والكتابة، وأخفق الملايين وحبطت أعمالهم بسبب رداءة ما تلقوه من تعليم. الشراكة العالمية للتعليم هي منظمة فريدة من نوعها كشراكة رسمية تضم حكومات الجنوب والوكالات المانحة والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، وتهدف إلى أن يكون لها تأثير على هذا الوضع المزري من خلال تقديم الدعم المنسق للخطط الوطنية للتعليم.

أسهمت اصلاحات الشراكة العالمية للتعليم ومنذ تأسيسها في عام 2002 وخاصة في العامين الماضيين في شحذ قدرتها وبشكل كبير على التصدي لهذا التحدي، ولا سيما من خلال ترتيبات الادارة المتوازنة والمتساوية بصورة أكبر، ورغم ذلك لا تزال قدرة الشراكة العالمية للتعليم على العمل بالطريقة والمستوى المطلوب مقيدة بشكل كبير بسبب المشاكل الهيكلية التي تمنعها من تحقيق وعودها، وخاصة ما يلي:

• أدى استضافة الأمانة العامة في البنك الدولي والاعتماد على البنك الدولي على المستوى القطري الى خلق مشاكل تتعلق بالاستقلالية والمساءلة وتضارب المصالح وتشتت التمويلات والبيروقراطية وهوية الشراكة العالمية للتعليم باعتبارها شراكة. لذا، فإننا ندعو **لأن تتمتع الأمانة العامة بالقوة والنفوذ والاستقلالية**، وبمجلس نشط يتمتع بصلاحيات كبيرة، وتوسيع قدرة وولاية الأمانة للانخراط والعمل مباشرة مع البلدان المستفيدة ومشاركة أقوى من قبل الجهات المانحة الأخرى المشاركة في الإشراف على الكيانات والهيئات على المستوى القطري.

• أدى الاخفاق في ضمان مشاركة المجتمع المدني الكاملة وذات المغزى الى تفويض الملكية الوطنية لخطط التعليم والمساءلة حول تحقيقها، إضافة الى تفويض واحدة من الفوائد الرئيسية للشراكة العالمية للتعليم بوصفها شراكة شاملة. لذا، فإننا ندعو **لمأسسة مشاركة المجتمع المدني** كمتطلب ضمن مجموعة من معايير الحد الأدنى، وتقديم الدعم المتواصل لقدرات المجتمع المدني، وتحسين الشفافية ومراجعة عمليات الشراكة العالمية للتعليم على المستوى القطري.

• ولا تزال الشراكة العالمية للتعليم غير معدة حتى الآن لغرض التواصل مع الفئات الأكثر تهميشا من حيث التعليم، بما في ذلك، وليس حصراً، الأطفال في الدول المتضررة من الصراعات والدول الهشة. لذا، فإننا ندعو إلى **اتباع نهج مرن لمواجهة تحديات العدالة والمساواة والتهميش في الدول المتضررة من الصراعات والدول الهشة** بما في ذلك المصادقة على الخطط في الدول المتضررة من الصراعات والدول الهشة بناءً على التزام موثق لتحسين وزيادة استخدام أدوات مثل التمويلات المجمعة وهيئات المنظمات غير الحكومية لتحقيق الانجازات ضمن إطار عام للخطط المتناسكة وذات الملكية الوطنية، وزيادة في الخبرة المحلية وشراكات أقوى لتحسين القدرة على مواجهة التهميش، والاستخدام المنظم لأدوات المساواة والعدالة وشمولية الجميع.

وتقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة لضمان كفاءة وصلاحيات الشراكة العالمية للتعليم لتحقيق هذا الغرض، والعمل وبالطموح المطلوب للتعامل مع أزمة التعليم، ونحن نعتقد كمنظمات مجتمع مدني أن هذه الخطوات (رغم كونها ليست أجندة شاملة) ضرورية وحاسمة لمثل هذه الجهود، وسنواصل العمل مع مجلس الشراكة العالمية للتعليم والأمانة العامة لضمان معالجة هذه القضايا، وأن تصبح الشراكة العالمية للتعليم شراكة حقيقية ومنصفة وعلى قدم المساواة، وأن يتم تصميمها ضمن أفضل الطرق والوسائل الممكنة لمواجهة التحديات الملحة لمعالجة العوائق التي تحول دون توفير التعليم للجميع.

## مقدمة

الشراكة العالمية للتعليم (مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع) هي شراكة بين حكومات الجنوب والوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والمعلمين، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتهدف الى تحقيق التعليم للجميع من خلال دعم منسق، والآن وفي عامها العاشر، تتبنى الشراكة العالمية للتعليم منهجية فريدة من نوعها في التعليم تجمع مجموعة من الشركاء لضمان تقديم الدعم المنسق للخطط الوطنية للتعليم. فمن خلال التركيز على الخطط الوطنية والتنسيق، يمكن للشراكة تعزيز الملكية الديمقراطية للخطط، وضمان تقديم الدعم لتعزيز النظام التعليمي برمته. ورغم ذلك، هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لضمان كفاءة الشراكة العالمية للتعليم - والتي تغيرت بدرجة كبيرة منذ إنشائها عام 2002 - وصلاحياتها الكاملة لتحقيق غرض مهمتها بالطريقة والمستوى المطلوب. ويقدم هذا التحديث تقييماً حول ما تم احرازه من تقدم في مجال الإصلاح حتى الآن والخطوط العريضة لمجالات معلقة تتطلب المزيد من العمل، كما ويقدم توصيات لاستكمال عملية الإصلاح.

شهد العامين الماضيين، ومنذ نشر تقرير التقييم الخارجي الشامل عام 2010، تغييرا كبيرا، فقد ترافق التقييم النصفي مع مطالبات خارجية بالإصلاح، بما في ذلك تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع الصادر 2010 عن اليونسكو ومنظمة أوكسفام الدولية والحملة العالمية للتعليم

ومعهد بروكينغز. كما حشدت الشراكة مؤخراً الموارد الجديدة الأكثر إلحاحاً خلال مؤتمر التجديد عام 2011، رغم أن هذه الموارد لا تقترب من الـ 13 مليار دولار الإضافية المطلوبة سنوياً لسد الفجوة التمويلية للتعليم للجميع في البلدان الأشد فقراً، هذا وقد دعمت الحملة العالمية للتعليم وأعضائها ضمن مجتمع الدعوة للتعليم وبقوة هذا التجديد، لأننا نشعر بأن ما تم احرازه من تقدم في مجال الإصلاح يمثل علامة ومؤشراً على تزايد الطموح نحو الشراكة، فالشراكة العالمية للتعليم هي واحدة من أنجع السبل المتاحة حالياً للجهات المانحة لكي تستثمر وتدعم التعليم الأساسي، ومن المهم ضمان استمرارها وديمومتها ونموها.

وعلى الرغم من هذا الاعتقاد المستدام بقيمة وأهمية الشراكة العالمية للتعليم، إلا أنه ومن الواضح أن عملية الإصلاح، والتي لم تعالج حتى الآن بعض التوصيات الأكثر تحدياً والواردة في تقييم عام 2010، ما زالت قاصرة. فهناك حاجة لأجندة طموحة للتغيير إذا ما أريد للشراكة العالمية للتعليم أن تحقق أهدافها بالكامل. ومع شروع مجلس الشراكة العالمية للتعليم بإعادة النظر في ترتيبات استضافة الأمانة العامة، وتشكيل مجموعة عمل لوضع خطة استراتيجية للأعوام 2012-2015، فإن لدى أعضاء الشراكة الآن فرصة حاسمة لإثبات وإظهار رؤية جريئة في قيادة الشراكة نحو مزيد من التحول. إن حجم التحدي يحتم على جميع الجهات ذات العلاقة- الحكومات الجنوبية والحكومات المانحة والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني وبقية الشركاء- العمل معاً لضمان كفاءة وصلاحية الشراكة العالمية للتعليم الفعلية لخدمة هذا الغرض، فنجاح أو فشل الشراكة العالمية للتعليم يعد نجاحاً أو جميعاً.

### خطوات في الاتجاه الصحيح

يعود الفضل لمجلس وقيادة الشراكة العالمية للتعليم في الشروع في عملية الإصلاح والتي أفضت إلى تحسن ملحوظ في فعالية الشراكة، وخاصة على الصعيد العالمي، و أبرز هذه التغييرات منذ التقييم تتعلق بالإدارة والعلامة التجارية، والنطاق، فقد تم تعيين رئيس مستقل للمجلس، وتعزيز القيادة وتحقيق المزيد من التقدم بشأن الإصلاح، كما تمت إعادة هيكلة مجلس الإدارة لتحقيق التوازن بين أصوات الحكومات المستفيدة والجهات المانحة، والانتقال إلى التمثيل على أساس الدوائر، وجرى ديمقراطية اتخاذ القرارات المالية حيث أنها تخضع الآن للجنة فرعية تتبع للمجلس (تضم البلدان المستفيدة)، وتم إقرار الميثاق المعدل الذي يوسع نطاق المبادرة لمعالجة أجندة التعليم الكامل للجميع وليس فقط التعليم الابتدائي، وتم تطوير العلامة التجارية والهوية لتتواءم مع مهمتها بوضوح وحشش وتحويل اسمها من "مبادرة المسار السريع للتعليم للجميع" إلى الشراكة العالمية للتعليم.

كما تضمنت المؤشرات الأخرى على التقدم قرار الانتقال إلى بنية الصندوق الاستثماري المدمج، والتي تجمع بين الصندوق التحفيزي وصندوق تطوير برنامج التعليم وصندوق الأمانة إلى صندوق الشراكة العالمية للتعليم فقط، مما يسمح بالمزيد من تحقيق الإدارة المتناسكة للموارد، والأهم من ذلك، يتمتع الصندوق الاستثماري بوضع الصندوق المالي الوسيط مع البنك الدولي، الأمر الذي يسمح للوكالات المانحة الأخرى عدا البنك الدولي الإشراف على صرف الأموال على الصعيد القطري.

أخيراً، تم الاتفاق على إطار للنتائج ومصفوفة للمساءلة (رغم أنها ما زالت بحاجة لمزيد من المناقشة) إضافة إلى استراتيجية للرصد والتقييم والتي تتضمن خططا لتشكيل وحدة جديدة للرصد والتقييم في الأمانة العامة. كما قامت الأمانة العامة بتحقيق زيادة متواضعة في قدراتها، بما في ذلك فريق الدعم على المستوى القطري، والذي يعمل على تسهيل عمليات الشراكة العالمية للتعليم على المستوى القطري، وتم إحراز بعض التقدم في الشفافية من خلال زيادة المعلومات المتاحة حول البلدان حيث يتولى البنك الدولي عملية الإشراف، رغم صعوبة الحصول على هذه المعلومات من الإنترنت، وعموماً، هناك شعور بأن الشراكة العالمية للتعليم أصبحت منظمة أكثر انفتاحاً وشمولاً وسرعة في التجاوب والاستجابة.

### انجاز المهمة: ثلاث أولويات حاسمة للإصلاح

في حين يعد هذا التقدم أمراً مشجعاً، إلا أنه لا تزال هناك عقبات وقيود خطيرة تحد من أداء الشراكة العالمية للتعليم، وتقوض من قدرتها على تحقيق مهمتها، فالشراكة العالمية للتعليم تصف نفسها بأنها: "الشراكة الوحيدة المتعددة الأطراف المكرسة لتمكين جميع الأطفال من الالتحاق بالمدارس للحصول على التعليم النوعي وعالي الجودة"، فهي تؤكد وتبرز بشدة "كنموذج لشراكة فريدة من نوعها" بالإضافة إلى

تأثيرها التحويلي على التنسيق والموارد الإضافية والدعم الذي تقدمه، ولكي تتمكن الشراكة العالمية للتعليم من أداء رسالتها، عليها القيام بما يلي:

• راند ومحفز للتغيير جذري في التقدم نحو تحقيق التعليم للجميع، مع التركيز على من تخلف عن ركب ما تم احرازه من تقدم حتى الآن.

• بطل ونصير طموح قائم على التعليم، ينافح ويدافع عن قضية التعليم لدى جميع الحكومات، والجهات ذات العلاقة.

• شراكة حقيقية، تجمع طيفا واسعا من الشركاء وأشراكهم بصورة كاملة وعلى قدم المساواة، وضمن أن تسمع أصوات الحكومات الجنوبية والمجتمع المدني بوضوح، مما يعزز التعليم بين الشركاء.

• بطل ونصير التخطيط الذي تقوم به البلدان، والمساعدات المنسقة المحايدة وبناء حوار ديمقراطي، وملكية الدولة الحقيقية من خلال ضمان مشاركة أصحاب العلاقة على المستوى الوطني- سواء من القطاع الحكومي أو الجهات الفاعلة غير الحكومية.

• موردا وحافزا لتحصي التمويل الإضافي، من خلال التمويل الخاص بها ومن خلال تأثيرها الكبير على مساهمات الجهات المانحة الأخرى، مما يلبي أهدافها لجمع التبرعات، ويسد جزءا كبيرا من الفجوة في تمويل التعليم للجميع.

إن مخاوفنا كمنظمات مجتمع مدني لها اهتمام ومصلة قوية في نجاح الشراكة العالمية للتعليم، تكمن في وجود نقاط ضعف في الهيكليات والعمليات والقدرات الحالية للشراكة العالمية للتعليم، والتي تحول دون قدرتها على تحقيق هذه الأهداف بالكامل. وعلى وجه الخصوص، فإن ترتيبات استضافة الشراكة داخل البنك الدولي تؤثر سلبا على طموحها وقيادتها، ونموذجها كشراكة ونشاطها التنظيمي، وأثرها في تحفيز تمويل إضافي. كما تبرز قضايا إشراك المجتمع المدني وتطوير الهياكل الملائمة لدعم الفئات المهمشة في التعليم، بما في ذلك حالات الصراع، بوصفها مجالات تحتاج إلى تحسين عاجل. على الشراكة العالمية للتعليم إضافة قيمة مضافة لقطاع التعليم في جميع أعمالها، وليس توجيه أموال الجهات المانحة لبرامج الشركاء وحسب، ولمعالجة القضايا الأكثر إلحاحا، ومواصلة السير على طريق الإصلاحات التي حددها التقييم النصفى، فإننا نعتقد أن يكون الدافع وراء الإصلاح في المرحلة المقبلة من خلال ثلاثة أولويات هامة، وعلى النحو التالي:

### الانتقال المحكم لشراكة عالمية للتعليم قوية ومستقلة

#### مأسسة مشاركة المجتمع المدني

قدر أكبر من المرونة العملياتية والابتكار للوصول إلى الفئات الأكثر تهميشا وحرمانا من حيث الحصول على التعليم، بما في ذلك الفئات الموجودة في الدول المتضررة من النزاعات.

علما بأن هذه ليست خطة شاملة لتحقيق التغيير في الشراكة العالمية للتعليم، ونحن - جنبا إلى جنب مع الشركاء الآخرين - سنستمر في الدعوة إلى مزيد من التغييرات حيث يقتضي الأمر ذلك، ولكن هذه هي الأولويات العاجلة للإصلاح الهيكلي، والتي بحاجة ماسة إلى إجراء فوري، وإننا ندعو جميع الشركاء - الحكومات الجنوبية التي تتلقى التمويل من الشراكة العالمية للتعليم، والحكومات والوكالات المانحة، ونحن وحلفاؤنا في المجتمع المدني - للعمل معا من أجل مواصلة عملية إصلاح طموحة والتي من شأنها ضمان كفاءة وصلاحيات الشراكة العالمية للتعليم لغرض الوصول إلى الملايين في جميع انحاء العالم المحرومون من مقعد في الفصل الدراسي، وفرصة عادلة للتعليم.

### 1. الانتقال المحكم لشراكة عالمية للتعليم قوية ومستقلة

يضع غياب الاستقلالية الكاملة للشراكة العالمية للتعليم قيودا واضحة على أدائها، فالبنك الدولي يلعب دورا مهما في هذه الشراكة، من خلال استضافة الأمانة العامة العالمية وبصفته مشرفا على أموال الشراكة العالمية للتعليم في جميع البلدان الـ 40 عدا 5 منها، والتي تلقت أو التي تتلقى التمويل. لقد كان لدور البنك الدولي في المساعدة على خلق الشراكة العالمية للتعليم وضمن تشغيلها قيمة كبيرة، بالإضافة إلى تقديم الدعم لها ومشاركتها والاستضافة السخية للأمانة العامة، وتوفير الخبرة التقنية والمعرفية واحضور من خلال المجلس، وكذلك بصفته الإشرافية، ومع ذلك، وكما يظهر من خلال التقييم النصفى، فقد لعب البنك الدولي أدوارا متعددة ضمن الشراكة العالمية للتعليم، أدت إلى "الغموض وتضارب محتمل في المصالح." (1)

## لماذا الدعوة والمطالبة باستقلالية لأمانة؟

برزت العديد من المشاكل التي تعد مصدر قلق لنا، رغم ارتباطها بالأدوار الأخرى التي يلعبها البنك في الشراكة العالمية للتعليم، إلا أنها ترتبط وعلى وجه التحديد بدور البنك الدولي بصفته المضيف لأمانة الشراكة العالمية للتعليم وعلى النحو التالي:

• **عدم وجود قيادة مؤسسية من البنك في مجال التعليم.** فالبنك الدولي لا يعمل حاليا باعتباره الجهة الرائدة عالميا في مجال التعليم (2). فالتعليم لا يشكل سوى 4٪ من إجمالي استثمارات البنك البالغة 43 مليار دولار لعام 2011 (3)، فيما بلغ إنفاق البنك على التعليم الأساسي 403 مليون دولار فقط، أي أقل من 1٪ من المبلغ الإجمالي (4). وعلى مدى السنوات الـ 10 الماضية، خفض البنك وبشكل ملحوظ من الاستثمارات في التعليم الابتدائي في شبه الصحراء الأفريقية (5)، والتي تمثل حتى الآن أكبر مجموعة من البلدان التي تتعامل مع الشراكة العالمية للتعليم، وتشير دراسة حديثة لبلدان الشراكة العالمية للتعليم الـ 28 أن البنك لن يجدد برامج التعليم الأساسي في أكثر من نصف البلدان بعد عام 2012 (6). وعلاوة على ذلك، فشلت استراتيجية البنك الدولي الإقليمية لأفريقيا في أن تعكس أهمية الاستثمارات في التعليم الأساسي لتحقيق التنمية البشرية، مع التركيز بشكل ضيق على التعليم باعتباره أداة لتنمية القوى العاملة وموارد الرزق.

وفي الوقت نفسه، لا زالت الشراكة العالمية للتعليم تفتقر إلى الطموح والكينونة المطلوبة لتنفيذ ولايتها والتعامل مع أزمة التعليم في العالم، كما أشار مختلف المعلقون (7). فمبادرات القطاع الصحي كانت أكثر نجاحا في جمع التمويل وتحقيق الذات- كالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والتحالف العالمي للقاحات والتحصين- واستضافتها في الماضي منظمة الصحة العالمية (WHO)، والتي بقيت مهمتها محددة وتركز نشاطها السياسي على الصحة، واختارت في وقت لاحق أن تصبح كيانات مستقلة من أجل تحقيق أهدافها.

• **خطوط مزدوجة للمساءلة:** يتبع رئيس الأمانة إداريا بجزري تقييمه من قبل مدير قطاع التعليم في شبكة التنمية البشرية (HDN) في البنك الدولي، كما يقوم برفع التقارير إلى مجلس الشراكة العالمية للتعليم ورئيسها، كما يحصل مظفوا الأمانة العامة على روايتهم من قبل البنك الدولي، ويخضعون للمساءلة تعاقديا للبنك. وهذا كله يعني أن الشراكة العالمية للتعليم تدار في واقع الأمر من قبل احد شركائها، والذي لديه اهدافه المتميزة ومنهجيته واستراتيجيته الخاصة، وبرغم أهمية الدعم الذي قدمه البنك الدولي في تأسيس الشراكة العالمية للتعليم، إلا أن ذلك لا يعد مقبولا كهيكلية مؤسسية للإدارة على المدى الطويل، ولا يتفق مع طموحات واهداف الشراكة العالمية للتعليم كشراكة حقيقية تضم مختلف الجهات الفاعلة في هذا القطاع، كما يحد ذلك من قدرة الأمانة العامة لمحاسبة البنك على أدائه ككيان مشرف وكشريك فعال.

على سبيل المثال، وعندما أثرت مخاوف ازاء دور البنك في إدارة تمويلات الشراكة العالمية للتعليم على المستوى القطري والذي ربما أدى الى هجرة تمويلات الاتحاد الدولي للتنمية (IDA) للتعليم الأساسي في بلدان الشراكة العالمية للتعليم، لم تتمكن الأمانة العامة، على الرغم من إثارة القضية، من التوسط لإيجاد الحل المناسب. وبعد عامين فقط ونتيجة لضغوط خارجية من منظمات المجتمع المدني نوقشت هذه القضية في مجلس الشراكة العالمية للتعليم (في تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، ومؤخرا جرى حوار موضوعي مع كبار موظفي البنك حول هذه القضية، وفشل الأمانة العامة في التأثير على سلوك البنك ليس بسبب مكانتها المتدنية داخل البنك وحسب بل أيضا بسبب القيود التي تواجهها في طرح القضايا الحساسة وعلى نحو فعال مع البنك.

ومن شأن الاقتراح برفع تدريجي لوضع رئيس الشراكة العالمية للتعليم لمستوى المدير ضمن شبكة التنمية البشرية في البنك، وأن يتبع مباشرة لنائب الرئيس، إعطاء الشراكة العالمية للتعليم مكانة أعلى قليلا داخل هيكل للبنك، ولكنها لا تحدث تغييرا جوهريا من حقيقة المساءلة المزدوجة. وبالأحرى، فالمطلوب هو أمانة ذات صلاحيات واسعة ومستقلة.

• **عدم القدرة على إدارة التضارب في المصالح:** أحد المضامين المثيرة للقلق جراء المسؤولية المزدوجة هو فصور الأمانة عن إدارة تضارب المصالح الناتجة عن دور ونفوذ البنك الدولي في الشراكة العالمية للتعليم. وقد حذر التقييم النصفى من أن "تضارب المصالح حد وبمستويات خطيرة من قدرة الأمانة العامة على خدمة مصالح الشراكة ككل." (8) والمثال القائم على ذلك يتمثل ببرنامج الأنشطة العالمية والإقليمية (GRA) الجديد للشراكة العالمية للتعليم، والذي يهدف إلى تمويل المبادرات التقنية وبناء القدرات والبرامج على المستوى الإقليمي أو العالمي، وشملت المجموعة الأولية من المقترحات الإرشادية للمشاريع التي سيتم تمويلها من قبل GRA - الذي استند إلى المقترحات التي نوقشت مع الشركاء في اجتماع للمدعوين فقط في كانون الثاني/يناير 2012 البنك الدولي كوكالة رائدة والذي حصل على ما يقرب من ثلث البرامج المقترحة (6 من أصل 20)، أي أكثر من أي وكالة أخرى. (هذا المثال يثير التساؤلات حول مدى ملاءمة البنك يسعى للحصول على تمويل محدود من الشراكة العالمية للتعليم في مجال حيث لديه كبنك ميزانية كبيرة خاصة به(9))، وقد تبرز أهمية خبرة البنك في هذه المجالات، إلا أن تضارب المصالح نتيجة الاستضافة تبرز بوضوح عندما يطلب من كوادرات الأمانة العامة للشراكة العالمية للتعليم - الذين هم رسمياً موظفو البنك - إقترح نقل عاجل وغير مدروس لمخصصات التمويل من خلال عملية غير تنافسية للبنك كمتلقي محتمل للأموال، وقد اعترض عدد من أعضاء المجلس على هذا الترتيب، واستجابة لهذا الاعتراض فقد تم التعهد بترتيبات أكثر شفافية، ولكن مشكلة قيام كيان يديره البنك بتخصيص أموال الجهات المانحة المتعددة للبنك يبقى مجرد مثال واحد من مشكلة عويصة.

• **مشكلة الارتباك والخلط في الهوية:** رغم الخطوة المباركة والضرورية للشراكة العالمية للتعليم بحصولها على علامة تجارية واسم جديد في أواخر عام 2011، إلا أن التصور المغلوط بأن الشراكة العالمية للتعليم هي مبادرة للبنك الدولي بقي قائماً، وستستمر [هـ المشكلة ما لم يتم اتخاذ المزيد من الخطوات لفصل هيكلها الإداري عن هيكل البنك. ويزيد مستويات هذا الخلط على المستوى القطري بشكل خاص، فعلى سبيل المثال، أشار أحد كوادرات الجهات المانحة في تقارير من كمبوديا " أنه ينظر إلى مبادرة المسار السريع كشيء ما من البنك الدولي، وليس كجهد من ضمن جهود الجهات الثنائية" (10)، كما أشارت تقارير المجتمع المدني في نيكاراغوا بأن الشراكة العالمية للتعليم توصف في وسائل الإعلام الوطنية كتمويل من البنك الدولي (11)، ويتعاضم هذا الاتجاه في أوساط كوادرات البنك الدولي على المستوى القطري، تاركاً عواقب مثيرة للقلق (انظر أدناه)، واللافت للإنتباه أن هذا الخلط موجود أيضاً حتى في أوساط بعض العاملين في المقر الرئيسي للبنك، وفي الأمانة العامة والوكالات الشريكة، كما يتضح بصورة جلية في الاتصالات الخاصة، حيث يشار على سبيل المثال، وفي كثير من الأحيان إلى الشراكة العالمية للتعليم كجزء من البنك الدولي، فيما تفتخر الشراكة العالمية للتعليم بأنها شراكة وتسعى لأن تكون كذلك من أجل حشد التمويل بصورة أفضل، وإشراك الشركاء على جميع المستويات بمن فيهم حكومات الجنوب والمجتمع المدني، وبقية الجهات المانحة، وأن تشعر جميعها بملكية الشراكة العالمية للتعليم كما يفعل البنك الدولي، ولكن هذا ليس هو الحال، فقد عبرت أكثر جهة من الجهات المانحة وبصورة خاصة عن تحفظات بشأن التعامل مع الشراكة العالمية للتعليم بسبب العلاقة الوثيقة وغير الواضحة مع البنك الدولي، ويمكن تحقيق بعض التحسن من خلال نوعية المعلومات والاتصالات، رغم أن تغيير الاتصالات والعلامة التجارية دون تغيير هيكل السلطة الأساسية لن يحل المشكلة.

• **العمليات الداخلية البيروقراطية التي تحد من النشاط:** تجد الإشارة هنا إلى أن الأمانة العامة للشراكة العالمية للتعليم قد علفت وتورطت في بيروقراطية البنك الدولي، فهو مؤسسة ضخمة تستثمر المليارات في العديد من البنى التحتية وغيرها من المشاريع ولديها أنظمة وإجراءات مصممة وفقاً لذلك. وهذا بدوره يؤدي إلى بيروقراطية بطيئة وثقيلة تضع أعباءً كبيرة على الأمانة العامة الصغيرة من حيث الحجم والتي عليها الاستجابة بسرعة وبمرونة لتحديات محددة في قطاع التعليم. ففيما يتعلق بالموارد البشرية، على سبيل المثال، يتبنى البنك إجراءات صارمة وتستغرق وقتاً طويلاً وتشمل شروطاً لجميع المواصفات الوظيفية للبنك المحددة سلفاً، والتي تحدد الأدوار وفقاً لمعايير معينة من الخبرة التقنية، دون أن تعكس الاحتياجات الوظيفية للشراكة العالمية للتعليم، كما صممت نظم المشتريات في البنك، لتقديم العطاءات التنافسية الدولية على المشاريع الكبرى، مما خلق صعوبات أمام الأمانة للتعاقد مع شركات استشارية خارجية لتنفيذ أجزاء معينة أو محدودة من أي مشروع، كما كان الحال عند بدء العمل على إعادة توصيف الهوية والعلامة التجارية للشراكة العالمية للتعليم. كما قد تتضمن نظم حجز السفر في البنك شراء تذاكر طيران بتكلفة تفوق الضعف أو ثلاثة أضعاف في بعض الأحيان، رغم توفرها بأرخص الأسعار، وهنا على الشراكة العالمية للتعليم وضع أنظمة إضافية لتحاشي ذلك، فإجراءات البنك هي ببساطة ليست مناسبة لأمانة الشراكة الصغيرة، وبالمجمل فهي تخلق ماطلات كبيرة وتكاليف وعراقيل غير ضرورية، تعيق عمل الشراكة العالمية للتعليم.

لماذا الدعوة إلى أمانة عامة قوية وتواجد للشراكة على المستوى القطري؟

ومما يزيد من تعقيد المشاكل الناجمة عن استضافة الشراكة العالمية للتعليم لدى البنك الدولي، هو حقيقة أن البنك الدولي يتولى الإشراف على 90٪ تقريباً من الأموال التي صرفت حتى الآن من قبل الشراكة العالمية للتعليم، ولا ينبغي انتقاد البنك الدولي لتوليه هذا الدور عندما ترددت الجهات المانحة الأخرى في القيام به، ومع ذلك، فقد خلق موقف البنك الدولي الإشرافي المهيمن على المستوى القطري على شراكة ذات استراتيجية مختلفة اختلافاً جوهرياً، مشاكل حادة، تزداد حدة مع انخفاض مستوى الدعم الذي يقدمه البنك للتعليم الأساسي في بعض المناطق، وعلاوة على ذلك، فإن غياب هوية واضحة للشراكة العالمية للتعليم على المستوى القطري يحد من قدرتها على القيام بولايتها.

• **غياب الدعم الإضافي المقدم للتعليم الأساسي في بلدان الشراكة العالمية للتعليم:** يمكن جوهراً مهمة الشراكة العالمية للتعليم في توفير موارد إضافية للبلدان التي تمتلك خططاً للتعليم ذات مصداقية، وتحفيز المزيد من الموارد من الجهات المانحة الأخرى. ولكن هناك مخاوف جدية وخطيرة إزاء إدارة البنك الدولي لصناديق وتمويلات الشراكة العالمية للتعليم على المستوى القطري وأن يقوض ذلك أي دعم إضافي للموارد الأساسية للشراكة العالمية للتعليم الأساسي. وأشار تقرير صادر عن صندوق منظمة ريزلتس للتعليم (12)، إلى أن البلدان التي تلقت منحة الصندوق التحفيزي للشراكة العالمية للتعليم قد شهدت انخفاضاً بمعدل 40٪ في تمويل المؤسسة الدولية للتنمية للتعليم الأساسي خلال الفترة منذ تأسيس الشراكة العالمية للتعليم في عام 2002 وحتى عام 2010. وأشار تقرير صدر حديثاً (13) إلى أن من بين 28 استراتيجية من استراتيجيات المساعدة القطرية للبنك الدولي (استراتيجيات المساعدة القطرية) في بلدان الشراكة العالمية للتعليم، حددت 10 منها وبوضوح تمويل الشراكة العالمية للتعليم كمصدر مستقبلي لتمويل التعليم الأساسي. مثال واحد صارخ على ذلك يبرز في دولة مالي، حيث يتواجد أكثر من 800000 طفل في سن الدراسة الابتدائية خارج المدرسة (14)، كما أظهرت الدراسات معدلات سيئة للغاية في القراءة والكتابة في أوساط الملتحقين بالمدارس (15). ومع ذلك فقد حددت استراتيجيات المساعدة القطرية للبنك الدولي التعليم العالي كأولوية استراتيجية، وأعدمت استراتيجيات البنك على الشراكة العالمية للتعليم لتمويل التعليم الأساسي. والنتيجة هي عدم وجود موارد إضافية مخصصة للتعليم الأساسي، رغم الحاجة الملحة لها، ويشير البنك الدولي إلى الطلب القطري كمبرر لذلك، إلا أن الدراسة الصادرة عن ريزلتس تشير إلى أن موظفي البنك الدولي على المستوى القطري يعتبرون موارد الشراكة العالمية للتعليم كجزء من حزمة البنك الدولي من موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والتي يمكن أن تكون بديلاً لاستثمار المؤسسة الدولية للتنمية في مجال التعليم الأساسي. ويشير تقرير استراتيجية المساعدة للبنك الدولي لدولة الكاميرون لعام 2010، إلى ما يلي: "كجهة مشرفة على التعليم للجميع- الصندوق التحفيزي لمبادرة المسار السريع سيقوم البنك الدولي بتقديم المزيد من الدعم للصناديق الاستثمارية خلال فترة استراتيجية المساعدة القطرية للمساعدة في تمويل تنفيذ الاستراتيجية الحكومية لقطاع التعليم"، ويتعهد البنك الدولي بدلاً من ذلك بدعم مرحلة ما بعد التعليم الأساسي من خلال صناديق المؤسسة الدولية للتنمية (16). وهذا هو مثال جلي على القلق المتزايد إزاء كون الشراكة العالمية للتعليم "تستقطب" بفعالية صناديق التمويل الإضافية من المانحين للتعليم الأساسي.

• **الفشل المتكرر في استخدام نماذج تقديم المعونة المقتنة:** من أبرز أهداف الشراكة العالمية للتعليم توفير التمويل المقتن والمنسق، ومع ذلك فقد عمل تقرير التقييم النصفى (17) والتقرير الصادر عن منظمة أوكسفام لعام 2010 (18)، على توثيق المخاوف حول عدم مرونة أدوات تمويل البنك الدولي من خلال المؤسسة الدولية للتنمية، والتي تستخدم لصرف تمويلات الشراكة العالمية للتعليم في معظم البلدان، فغالبيتها تمويلات الشراكة العالمية للتعليم تصرف من خلال مشاريع يديرها البنك الدولي والتي لا تستخدم الأنظمة القطرية، حيث تخلق الأنظمة المالية الصارمة للبنك الدولي ومعايير المشتريات خلق تحديات حادة أمام تجميع التمويل لصناديق الشراكة العالمية للتعليم، حيث يتم تجميع تمويلات الجهات المانحة الحالية في بلدان الشراكة العالمية للتعليم. كما تواجه أدوات المؤسسة الدولية للتنمية صعوبات في توفير الدعم للموازنة القطاعية - وهي نماذج تعمل ضمن السياق القطري المناسب على زيادة قدرة البلاد، وتعزيز الملكية وتوفير الدعم لتغطية التكاليف المتكررة كرواتب المعلمين. وفي حين قد يسمح البرنامج الجديد للبنك لأدوات تمويل ريزلتس للمؤسسة الدولية للتنمية بتوفير ميزانية دعم القطاع بسهولة أكبر، إلا أن التنفيذ الكامل لهذه الأدوات بطيء، كما أن آفاق التمويل المستقبلي ليست مؤكدة، وتوفير الاستثمار مقدماً يبقى محدوداً، كما أن اشتراط الصرف وربطه بالأداء لا يتواءم مع نماذج الشراكة العالمية للتعليم. وأخيراً، يكشف تقييم حديث (19) لأداء مشاريع التعليم في البنك إلى تراجع الجودة خلال العقد الماضي، وتقييم نصف المشاريع على أنها مرضية خلال الفترة 2008-2010. هذه النتائج تثير تساؤلات حول ما إذا كانت مشاريع البنك الدولي هي أفضل وسيلة لاستثمار الموارد المحدودة للشراكة العالمية للتعليم.

• **الاعتماد المفرط على الجهات الإشرافية والمجموعات المانحة المحلية:** تعتمد الشراكة العالمية للتعليم على الجهات الإشرافية ليس للإشراف على تحقيق ورصد التمويل وحسب، بل وأيضاً على "وكالة التنسيق" (الجهة المانحة التي تقود مجموعة قطاع التعليم)، لتمثيل الشراكة العالمية للتعليم على المستوى القطري، فالمانحون ليسوا دائماً مؤهلين للقيام بذلك، فهناك غياب للتنسيق والتفاهم حول هوية ورسالة وأهداف وعمليات الشراكة العالمية للتعليم بين موظفي البنك الدولي ووظائف الجهات المانحة على المستوى القطري، وهذا من شأنه الانقراض من القيمة المضافة للشراكة العالمية للتعليم لدرجة أن مهمة ومنهجية الشراكة تظل مبهمه في العمليات على المستوى القطري. وحالياً تجري جميع اتصالات الأمانة العامة مع الحكومة المستفيدة من خلال "وكالة التنسيق"، وهذا يجعلها في واقع الأمر مبادرة للجهات المانحة تديرها على الصعيد القطري، وليست شراكة حقيقية من الحكومات المستفيدة والجهات المانحة والمجتمع المدني وأصحاب العلاقة الآخرين. هذا يقوض من دور "الوسيط النزاهة" الذي تسعى إليه الشراكة العالمية للتعليم من خلال مجموعات التعليم المحلية.

### كيف يجب أن تبدو "الشراكة العالمية للتعليم القوية والمستقلة"؟

نظراً لهذه المخاوف، تشير توصيات التقييم النصفي الى ما يلي: "[أنه] يجب تعزيز الأمانة بشكل كبير. وأنها يجب أن تكون مستقلة عملياً عن البنك الدولي، وأن ينظر إليها على أنها كذلك (20)"، ولكن التقييم اعتبر ان "هذا لا يستبعد" استضافتها" من قبل البنك الدولي، بشرط حماية مهامها ووظائفها على نحو كاف من خلال "جدار ناري" من الناحية العملية (21) " الا أننا لا نعتقد بإمكانية ذلك تنظيمياً أو سياسياً لضمان استقلالية الأمانة اذا بقيت خاضعة للمسؤولية الإدارية للبنك.

بدلاً من ذلك، يجب أن يكون تحقيق انتقالها إلى كيان قوي ومستقل قادر على التصدي لمعوقات الأمانة العامة، بما في ذلك القدرة على حل المسائل الإدارية على المستوى القطري. وفيما يلي بعض ملامح الشراكة العالمية للتعليم بعد عملية الإصلاح:

• **منظمة دولية مستقلة:** على الشراكة العالمية تعزيز وضعها ككيان مستقل ومتفرد من الناحية القانونية، على غرار الصناديق الصحية العالمية، والتي حققت إنجازات كبيرة في جمع التمويلات وأصبحت من أبطال العالم. وفي حين يكون الاستقلال التام والكامل هو الهدف، فيجب تجنب البيروقراطية التي تصيب المؤسسات الكبيرة، وهذا لا يمنع استعداد اي بلد لتوفير مكان للشراكة العالمية للتعليم والقيام بدور انتقالي من خلال تقديم واحدة من وكالاته لاستضافة الأمانة العامة. وعلى المجلس الأخذ بعين الاعتبار نقل مقر الأمانة العامة لدولة من دول الجنوب، للتأكيد على الدور الحاسم لحكومات الجنوب والمجتمع المدني في الشراكة، وجذب المزيد من الكوادر من ذوي الخبرة في التحديات ذات الصلة بأرض الواقع. والتحول نحو الاستقلالية سيشكل تغييراً كبيراً للشراكة وسيستغرق المزيد من التخطيط الدقيق والإدارة لتحقيق الانتقال السلس، والحد من الاختلالات في تدفق المعونة إلى بلدان الشراكة العالمية للتعليم، وضمان استئناف المهام الإدارية. وعلى إدارة الشراكة العالمية للتعليم التعاقد مع المنظمات ذات الخبرة في مجال إدارة عمليات الانفصال والتغيير التنظيمي للمساعدة في تصميم عملية انتقال دقيق، والمساعدة في البحث عن الوفورات ضمن الترتيبات الجديدة، وتتطلب التفاصيل الإدارية للانتقال إدارة واعية دون تجاهل الهدف الأوسع لخلق المنظمة المناسبة تماماً لتحقيق هذا الغرض.

• **إطار رسمي تقدم من خلاله الدول والمؤسسات الوضع القانوني والدعم المالي واللوجستي للشراكة العالمية للتعليم المستقلة.** تبرز مخاوف مفهومة حول التكاليف المترتبة على الانتقال نحو مرحلة الاستقلال، ويجب على مجلس الشراكة العالمية للتعليم والجهات المانحة على وجه الخصوص تقديم مؤشرات واضحة على مواصلة تقديم الدعم المالي للكيان الجديد، والتقدير التفاضلي لتكاليف الانتقال تتطلب تقييم كل الاحتمالات الحقيقية للترتيبات البديلة، بما في ذلك المواقع وتوافر "الابطال" المانحين لتمويل هذه الترتيبات. وعلاوة على ذلك، تتوافق هذه النافذة المفتوحة مع طبيعة الشفافية والتشاركية للشراكة العالمية للتعليم، ويجب أن تستخدم لاستكشاف فيما إذا كانت حكومات الجنوب مهتمة بالشراكة العالمية للتعليم كونها تقع في بلدانهم.

• **مجلس فعال وبصلاحيات واسعة:** تتطلب الشراكة الحقيقية والمتوازنة مشاركة قوية من جميع الدوائر الانتخابية من خلال ممثلي المجلس لذا، فإننا ندعو لتغيير سلوكي كبير يعكس الملكية الكاملة للشراكة. وعلى الهيئات والجماعات الممثلة في المجلس ضمان المشاركة رفيعة المستوى، والحضور الجاد للتشاور مع دوائرهم الانتخابية. وقد يمثل بعض أعضاء المجلس دوائر انتخابية معقدة جداً وواسعة، فينبغي أن يكون هناك إمكانية، على سبيل المثال، لتقديم دعم إضافي لأعضاء المجلس الذين يمثلون حكومات الجنوب لتسهيل هذه المشاورات، ولكي



يتمكن المجلس من أداء دوره، يجب أن يكون هناك افصاح كامل من قبل الأمانة العامة للمجلس والمشورة للحكومات والتجارب مع خطط التعليم وغيرها من الوثائق ذات الصلة باتخاذ القرارات.

• **رئيس تنفيذي مستقل:** على رئيس الشراكة العالمية للتعليم أن يكون قادراً على قيادة الأمانة العامة ضمن أجندة طموحة نحو التغيير، وتحقيق الاستثمار الأمثل للخبرات والنفوذ والتحرر من قيود التبعية الغامضة أو تنافسية الولاء المؤسسي، ويخضع الرئيس التنفيذي للمساءلة ويتبع لمجلس الشراكة العالمية للتعليم فقط، وأن يكون قادراً على التفاعل مع الحكومات والوكالات على أعلى المستويات، وذلك لتعزيز أجندة لتحقيق التعليم للجميع.

• **أمانة عامة متاهية ومستعدة لتولي مهمتها ذات حضور قوي على الصعيد القطري.** يجب إعادة تشكيل وتوجيه هيكلية وكرادر الأمانة العامة للشراكة العالمية للتعليم لتناسب بشكل أفضل مع الأهداف والاحتياجات التنظيمية، ويجب تمكين وتعزيز الأمانة العامة للشراكة العالمية للتعليم ككيان قوي ومستقل قادر على التواصل والاتصال المباشر مع الحكومات الشريكة التي تتلقى تمويلات من الشراكة العالمية للتعليم. فالأمانة العامة بحاجة ماسة الى توسيع قدراتها وصلاحياتها لتمكين من دعم العمليات القطرية بفعالية: ويشمل هذا الدعم المنتظم لمجموعات التعليم المحلية، والمشاركة الفعالة بقطاع التعليم بما في ذلك خطط التكامل بين أهداف المساواة والرقابة الصارمة لضمان فعالية مشاركة المجتمع المدني. كما يجب أن تكون الامانة مخولة وذات صلاحيات تمكنها من محاسبة هيئات الاشراف وقيامها بتقديم المساعدات بطريقة مقننة ومنسقة وذات مصداقية، (مثل دعم الميزانية أو تجميع التمويل)، وصرها بطريقة سريعة وفعالة، من أجل بناء أنظمة البلاد واحترام ملكية البلد. كما قد يأخذ المجلس بعين الاعتبار إنشاء لجنة مراجعة مستقلة، مماثلة للصندوق العالمي تضم خبراء مستقلين في مجال التعليم لمراجعة خطط قطاع التعليم وتقديم الدعم والمشورة.

• **ريادة الاشراف من قبل الأمانة العامة على أموال الشراكة العالمية للتعليم:** في كثير من البلدان، وخاصة التي تتلقى التمويل فعلياً من خلال دعم الموازنة العامة والتي تمتلك أنظمة قوية للإدارة المالية، يعد اللجوء الى هيئات الاشراف كوسيط بين الشراكة العالمية للتعليم والبلد المستفيد أمراً غير ذي جدوى وجهداً مكرراً، ففي بعض البلدان يتطلب دور هيئة الاشراف تواجد الميديان والسيطرة الائتمانية، والأمانة العامة غير قادرة على القيام بذلك بالسرعة المطلوبة، لذا، برزت مطالب بأن تقوم الشراكة العالمية للتعليم بعملية صرف التمويل مباشرة إلى الحكومات التي تلبي مجموعة واضحة من المعايير، وذلك بالتنسيق مع مجموعات التعليم المحلية وتفعيل أفضل الممارسات في البلاد على مستوى الرصد والتدقيق للحفاظ على الموارد، على أن يبدأ ذلك بأحد البلدان الرائدة ومن ثم التوسع في ذلك حسب مقتضى الحال.

• **اشراك المزيد من الجهات المانحة في كهيئات اشراف:** يمكن للبنك الدولي أن يلعب دور هيئة اشرافية في كثير من البلدان، ولكن يمكن للوكالات المانحة الأخرى القيام بالكثير لملاء الفجوات، فالبنك الدولي يفتقر إلى الخبرة التعليمية في الدول المتضررة من الصراعات والدول الهشة، وهنا تبرز الحاجة إلى الخبرة والقيادة من قبل الوكالات المانحة الأخرى، ويبرز الجهد الحالي لليونسيف لمراجعة ادواتها العملية لتتمكن من لعب دور اشرافي- يقوم اليونسيف بالاشراف على تمويلات الشراكة العالمية للتعليم في أفغانستان وغينيا ومدغشقر- حيث تعد خطوة واحدة في الاتجاه الصحيح، لكنه يظل أحد الجهات المانحة الثلاث التي تعمل كهيئة اشراف في الوقت الحاضر. ويجب على الأمانة العامة للشراكة العالمية للتعليم العمل توضيح المزيد من المسؤوليات وتشكيل دليل أفضل الممارسات لدعم الجهات المانحة للقيام بهذا الدور، وعلى الجهات المانحة ان تسارع الى تحمل هذه المسؤولية.

## 2. مأسسة مشاركة المجتمع المدني

### لماذا يجب مأسسة مشاركة المجتمع المدني؟

من ابرز عناصر نموذج الشراكة العالمية للتعليم هو الخطة الوطنية لقطاع التعليم، والتي وضعت بالتشاور مع أصحاب العلاقة على المستوى الوطني في مجموعة التعليم المحلية أو مجموعة قطاع التعليم. وصياغة الخطط من خلال عمليات تشاركية واسعة يحظى بأهمية كبيرة نظراً للاحتياجات الجديدة لإطار الأداء ومؤشرات المخاطر والتي تدفع الحكومات المستفيدة والجهات المانحة للحد من طموحات

الخطة لتناسب مع الحزم المتوفرة. وعلى جميع الجهات الفاعلة ضمن مجموعات التعليم المحلية ضمان ان تكون الخطط الموضوعية طموحة وأن تشمل كافة القضايا التي تواجهها المجتمعات المحلية، رغم أن تمويل الخطة برمتها لن يتم عن طريق الشراكة العالمية للتعليم. وفي كثير من الاحيان تمتلك منظمات المجتمع المدني المعلومات والفهم الكافي للواقع على مستوى المجتمع المحلي، وليس مجرد الشعارات، وهذا ما تفتقر اليه الحكومات والجهات المانحة، والذي من شأنه جعل البرامج أكثر فعالية. كما أن اشراك منظمات المجتمع المدني في عمليات الشراكة العالمية للتعليم يزيد من قدرة المواطنين على محاسبة الحكومات على تطبيقها لخطط وبرامج التعليم، وتتبع الميزانية- مراقبة استثمار الموارد بحكمة وتحقيق النتائج. ورغم هذا وذاك، لا زالت القرارات بشأن خطط وتمويل الشراكة العالمية للتعليم تتخذ وراء الأبواب المغلقة، دون التشاور مع البرلمانات والمجتمع المدني لضمان ملكية وطنية حقيقية لهذ الخطط والتمويلات. فبعض الجوانب التي تحتاج إلى معالجة على وجه التحديد هي:

• **ضعف وغياب مجموعات التعليم المحلية:** تم تشكيل مجموعات التعليم المحلية ضمن منتدى أصحاب العلاقة من مختلف الاطراف من مسؤولين حكوميين والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني والبرلمانات وغيرهم من أصحاب المصلحة، لمناقشة خطط قطاع التعليم وطلبات المنح والتنفيذ والرصد... الخ، وتعد هذه الهيئات ضرورية لنجاح نموذج الشراكة العالمية للتعليم، ولكن الشراكة العالمية للتعليم تفتقر الى الآليات التي تضمن تشاركية وشمولية هذه الهيئات، أو دعماً للوصول إلى مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة في مجال التعليم. وقد أشار التقييم النصفي الى "مخاوف حول شرعية مجموعات التعليم المحلية ومدى مشاركتها الحقيقية في عملية التخطيط"، وأشار إلى أنه وفي كثير من البلدان فإن مجموعات التعليم المحلية والمجموعات المانحة المحلية تعمل بشكل متقطع أو أنها في حالة غياب (22). وانها وفي عدد من البلدان الأخرى تعمل بصورة متقطعة و فقط خلال عمليات التخطيط أو المراجعات السنوية المشتركة، وانها مجرد محافل للجهات المانحة. ودعا التقييم ايضا الى تعزيز حاكمية الادارة للشراكة العالمية للتعليم على المستوى القطري بما في ذلك مجموعات التعليم المحلية كجزء هام ضمن نموذج الشراكة العالمية للتعليم، فحتى الآن، تم احرار تقديم ضئيل جدا في تحقيق هذه التوصية.

• **استبعاد منظمات المجتمع المدني من عمليات الشراكة العالمية للتعليم ومجموعات التعليم المحلية، او اشراكها بصورة هامشية:** عملت الشراكة العالمية للتعليم على دعم جهود المجتمع المدني لمعالجة هذا الوضع، لا سيما من خلال تمويل صندوق تعليم منظمات المجتمع المدني (CSEF)، ففي عام 2011، ذكر 32 تحالفاً من تحالفات التعليم الوطنية المدعومة من صندوق تعليم منظمات المجتمع المدني (FCSE)، أنهم كانوا أعضاء في مجموعات التعليم المحلية، من أصل 18 تحالفاً قبل سنتين، وأشارت تحالفات في 30 بلدا انها شاركت في تطوير وإقرار وتنفيذ ورصد الخطط الوطنية للتعليم، من اصل 14 في عام 2009 (23)، وأشارت الأمانة العامة للشراكة العالمية للتعليم بأن منظمات المجتمع المدني الوطنية هي الآن أعضاء في مجموعات التعليم المحلية في 60% من البلدان (24). وبرغم أهمية هذا التقدم، إلا أن هذه النسبة لا زالت منخفضة بشكل غير مقبول، خاصة في ضوء محورية قضية الملكية الوطنية ضمن نموذج الشراكة العالمية للتعليم لتقديم المساعدات: أهمية مشاركة المجتمع المدني الكاملة والحيوية في جميع البلدان، فهي ليست مجرد مسألة تتعلق بصلاحيات المجتمع المدني. ففي كثير من البلدان، تعتبر مجموعات المانحين المحليين نفسها مجموعات تعليم محلية وتحرص على استبعاد البقية، ولا يزال ميثاق الشراكة العالمية للتعليم غامضاً فيما يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني، لأنها لا تتولى او تحدد مسؤولية ضمان إشراك الفاعلين في المجتمع المدني في اللحظات الحاسمة، ولا تمتلك آليات لمأسسة أو فرض مبدأ مشاركة منظمات المجتمع المدني. فقد أشارت قوى المجتمع المدني في هايتي ونيكاراغوا، على سبيل المثال، الى عدم قررتها على التواصل مع مجموعات التعليم المحلية وجلسات مناقشة الخطط وعندما تحرك جهات فردية "ببطولة" داخل الوكالات الحكومية أو الجهات المانحة. والمشاركة الضعيفة من قبل الأمانة العامة على المستوى القطري تعني أن أصحاب العلاقة على المستوى القطري ليسوا على دراية كافية بمبادئ مشاركة منظمات المجتمع المدني، والتي صيغت بصورة هزيلة على أية حال، هذه العوامل تعزز من الحواجز أمام المجتمع المدني لتحويل دون مشاركة فعالة من طرفه.

• **تحول التشاور الى مجرد تمرين:** تتم عملية التشاور عادة في اللحظة الأخيرة، وتجري مع مجموعات ينظر اليها من قبل الحكومة على أنها متعاطفة، فعلى سبيل المثال هرعت بعض منظمات المجتمع المدني في أوغندا، للتشاور مع الشبكات الوطنية حول خطط التعليم في اللحظة الأخيرة. كما اشار ممثلو المجتمع المدني في بلد آخر الى أن ممثلي "المجتمع المدني" المشاركون في مناقشات موضوعية حول تخطيط التعليم هم من قطاع التعليم الخاص والذين يسيطرون على قطاع التعليم. وتكتنف عملية تواصل كوادر الشراكة العالمية للتعليم بشكل منتظم مع المجتمع المدني الغموض عند توليهم مهام مع البلدان الشريكة، رغم أن زيادة قدرات فريق الدعم في البلد المستفيد تؤدي إلى تحسين رصد العمليات على المستوى القطري ومشاركة منظمات المجتمع المدني.

• عدم كفاية الدعم المقدم للمجتمع المدني في البلدان ذات الدخل المتوسط التي تضم أعداداً كبيرة من الاطفال خارج المدارس: مع انخفاض التمويل المقدم من الجهات المانحة وتنامي الموارد الحكومية، تزايد أهمية دور المجتمع المدني في محاسبة الحكومات، وهنا تبرز أهمية دعم جهود المجتمع المدني للمطالبة بمكانة ضمن عملية التنمية وتعزيز المساءلة في استخدام التمويلات في قطاع التعليم.

### ما هو شكل المشاركة المؤسسية للمجتمع المدني؟

تحسين مشاركة المجتمع المدني في عمليات الشراكة العالمية للتعليم، لا سيما من خلال مجموعات التعليم المحلية يتطلب التركيز على عوامل الطلب والعرض، مما يعني معالجة مكانة مشاركة المجتمع المدني والمعلومات والدعم وبناء القدرات المتاحة لمساعدة المنظمات والشبكات التي تستخدم هذه المكانة على نحو فعال. وتعمل الحملة العالمية للتعليم وأعضائها وشبكتها الإقليمية وعدد من أعضاء المنظمات غير الحكومية الدولية على معالجة هذا الأمر بدعم من الشراكة العالمية للتعليم، ولكن على الشراكة العالمية للتعليم إصلاح عملياتها بحيث يكون لها تأثير كبير في كلا الجانبين:

• **اشتراط تدفق منح الشراكة العالمية للتعليم بمشاركة قوى المجتمع المدني الوطنية:** المجتمع المدني شريك هام لكنه يفتقر الى القوة لفرض مشاركته، ويجب على الشراكة العالمية للتعليم قيام بذلك، على أن تشمل المشاركة في جميع عمليات الشراكة العالمية للتعليم، ووضع خطط قطاع التعليم والحوار الجاري حول طلبات المنح ومراجعة الخطط والتقارير المرحلية، والتقييمات المشتركة... الخ، وعلى كوادرات الأمانة العامة للشراكة العالمية التحقق من هذه المشاركة قبل صرف التمويلات مع إثبات بذل الجهود لتحديد وإشراك منظمات المجتمع المدني الشرعية وذات المصداقية من خلال الاتصالات على المستوى القطري ومن خلال دوائر مجلس الشراكة العالمية للتعليم. المشاركة لا تعني قيام أية مجموعة بإقرار أو حسم الصيغة النهائية لخطة أو منحة، فهي تعني إشراك المجتمع المدني في الحوار حول هذه العمليات وتضمن مدخلاته ومشاركته، وتوضيح عدم تضمينها. ورغم أن مثل هذا الشرط قد لا يضمن المشاركة الفعالة، إلا أنه يشكل ضماناً مهمة لوضع "أرضية" تمنع تنفيذ أية عمليات للشراكة العالمية للتعليم دونها.

• **معايير للحد الأدنى لمشاركة منظمات المجتمع المدني.** على الشراكة العالمية للتعليم الاتفاق مع شركائها على تعريف عملي لمشاركة المجتمع المدني ووضع التوقعات لذلك، وتكليف كوادرات الأمانة العامة للشراكة العالمية للتعليم بالتحقق من قيام الشركاء على المستوى القطري بفهم هذه المعايير وتنفيذها. على أن تبنى هذه المعايير على الدروس المستفادة (الإيجابية والسلبية) من تجارب منظمات المجتمع المدني ضمن مشاورات "الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر" وأن تشمل العناصر التالية: الشمولية المشاركة المبكرة والوقت الكافي والحوار الجاري والنطاق الواسع وتسهيل نقطة الاتصال، والاستجابة (انظر الجدول)، وفي حال الاخفاق في تلبية هذه المعايير دون سبب وجيه، يحجم المجلس واللجنة الاستشارية المالية (FAC) عن إقرار التمويل.

• **تبادل المعلومات بشفافية وفي الوقت المناسب: على المستويين العالمي والقطري.** على موقع الشراكة العالمية للتعليم العالمية على الانترنت أن يحذو حذو المبدعين في هذا المجال كالصندوق العالمي لتحارب الإيدز والسل والملاريا، وأن يتم تحديثه بانتظام بمعلومات تفصيلية حول المنح وحسب البلد، بما في ذلك طلبات المنح، ومكونات البرامج الممولة وتقارير الإنجازات والتقييمات... الخ. وتعد اللجنة الاستشارية المالية (FAC) الجديدة خطوة جيدة، لكن على الأمانة أن لا تعتمد على ممثلي المجتمع المدني ضمن اللجنة الاستشارية المالية (FAC) للحصول على المعلومات، بل يجب أن تعمل على تفعيل ذاتها لا سيما على الصعيد القطري، حيث تتداخل الشفافية مع الجوانب الأخرى لمشاركة منظمات المجتمع المدني. وعلى الشراكة العالمية للتعليم وضع مبادئ توجيهية للوزارات الحكومية والجهات المانحة لتبادل الوثائق والتقارير بانتظام مع أصحاب العلاقة في المجتمع المدني، بما في ذلك في مرحلة صياغة مسودة المشاريع حيث يمكن تضمين الملاحظات والتغذية الراجعة، (راجع جدول أفضل الممارسات).

● **الشراكة طويلة الأمد لبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني:** قدمت الشراكة العالمية للتعليم دعماً مالياً كبيراً على المستوى القطري للمجتمع المدني من خلال صندوق تعليم المجتمع المدني/ CSEF، وعلى الشراكة مواصلة العمل مع شبكات المجتمع المدني ومنظماته بهدف دعم وتعزيز القدرات، وخاصة لتحقيق مشاركتها بفعالية ضمن أكبر عمليات الشراكة العالمية للتعليم على المستوى القطري ورصد تسليم منح الشراكة العالمية للتعليم، وسبل بناء هياكل دعم المجتمع المدني ضمن برامجها، وعليها دعم عمليات التعلم ذات الصلة بالمجتمع المدني كجزء من ضمان مشاركة حقيقية أوسع في العمليات على المستوى القطري.

● **مراجعة هياكل حاكمية الشراكة العالمية للتعليم على المستوى القطري.** دعا التقييم النصفى إلى مراجعة وتحسين هياكل الحكم على المستوى القطري، بما في ذلك في مجموعات التعليم المحلية والمجموعات المانحة المحلية، ويمكن للشراكة العالمية للتعليم إجراء دراسة لإمكانيات تحسين هياكل الحكم على المستوى القطري، بالاعتماد على النماذج الناجحة في مبادرات أخرى، والنظر في القضايا التي أثرت في التقييم. ومثل هذه الدراسة تحتاج إلى العمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني الوطنية، فضلاً عن بقية أطراف العلاقة للتشاور حول أفضل الطرق لتحسين بنية الحكم على المستوى القطري.

● **دعم التعليم في البلدان المتوسطة الدخل من خلال المجتمع المدني وبناء القدرات.** يمكن التركيز على دعم وتعزيز المجتمع المدني لمحاسبة الحكومات على الوفاء بقضية الحق في التعليم، وبناء القدرات في الحكومات الإقليمية / المحلية حيث يتواجد أكبر عدد من الأطفال ممن هم خارج المدرسة.

#### المبادئ المقترحة لإشراك منظمات المجتمع المدني

● **الشمولية:** أي عدم اقتصار الأمر على المجموعات التي تفضل الحكومة أو الجهات المانحة العمل معها، بل إن يشمل ذلك قطاع عريض من المجتمع المدني، والذي قد يشمل جماعات الدعوة الوطنية والإقليمية والمحلية أو الشبكات، ونقابات المعلمين، وأولياء الأمور والجماعات الطلابية والمنظمات النسائية وجماعات السكان الأصليين وغيرها من المجموعات التي تمثل السكان المهمشين، مع التركيز على المجموعات ذات العضوية بما في ذلك الجماعات المتضررة، وخصوصاً المتعلمين والمعلمين. وتفاوت نطاقات المجموعات والقدرة على المشاركة حسب البلد.

● **المرحلة المبكرة:** فبدلاً من التعامل مع المجتمع المدني بوثائق في صيغتها النهائية، والتي تصبح في كثير من الأحيان تمريناً بصفة استعجالية، يجب إشراك منظمات المجتمع المدني في مرحلة مبكرة من العملية للمساعدة في تشكيل اتجاه الاستراتيجيات والخطط.

● **مهلة كافية:** منح منظمات المجتمع المدني الوقت الكافي لتقديم الملاحظات على الوثائق (أسبوعين على سبيل المثال)، وإخطارهم بالاجتماعات الرئيسية في وقت مبكر.

● **الاستمرارية:** يمثل الحوار الديمقراطي الحقيقي عملية مستمرة وليس حدثاً طارئاً، فيجب أن تستمر المشاركة لما بعد تطوير خطة قطاع التعليم من خلال الحوار حول طلبات المنح والاتفاقات، والمراجعة المشتركة للقطاع ورصد / تقديم التقارير... الخ. ويجب أن تحقق العملية نفسها بناء قدرات المجتمع المدني للدخول في حوار من هذا القبيل.

• **النطاق الواسع:** يجب أن يتضمن الحوار مجموعة من القضايا ذات الصلة، وليس فقط المناطق "الأمنة" أو السهلة من الناحية السياسية.

• **التسهيلات:** من الناحية المثالية يجب تسهيل عملية المشاركة من خلال مسؤول اتصال في مجموعة التعليم المحلية (على سبيل المثال، في وزارة حكومية أو وكالة من الجهات المانحة) بحيث تكون مهمته ضمان وتحقيق المشاركة.

• **الاستجابة:** على ممثلي الحكومة في مجموعات التعليم المحلية توثيق الردود على مساهمات المجتمع المدني، مع الإشارة إلى توقيت تضمينها وشرح وتوضيح سبب عدم تضمينها.

### 3. المرونة والابتكار للوصول إلى معظم الفئات المهمشة

**لماذا الحاجة إلى قدر أكبر من المرونة العملية والابتكار للوصول إلى أكثر الفئات تهميشاً من التعليم؟**

مهمة الشراكة العالمية للتعليم هو ضمان جودة التعليم للجميع، بما في ذلك الـ 67 مليون طفل ممن هم حالياً خارج المدرسة. ويتطلب تحقيق هذه المهمة التركيز على الفئات الأكثر تهميشاً وضعفاً، حيث يعيش أكثر من 40% من الأطفال ممن هم خارج المدرسة، أي 28 مليون طفل في البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة (25)، وأكثر من الثلث هم من ذوي الاحتياجات الخاصة (26). وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية تصل عمالة الاطفال الى أكثر من 215 مليون طفل كما يتم استبعاد الملايين من الحق في التعليم بحكم الجنس والعرق والطبقة الاجتماعية والاقتصادية والهوية الثقافية واللغوية، والموقع الجغرافي، أو مزيج من كل ما ذكر، وإذا ما أرادت الشراكة العالمية أن تنجح في مهمتها في الوصول إلى جميع هؤلاء – وممن يصعب الوصول إليهم هم أولئك الذين ما زالوا مستبعدين حتى بعد عشر سنوات من الزيادات الكبيرة في معدلات الالتحاق- وضمان جودة التعليم، فعليها القيام بالكثير لتوفير الدعم والتمويل بما يتناسب واحتياجات هؤلاء المستبعدين والمحرومين، والذين يعيشون في الدول المتأثرة بالصراعات والدول الهشة. وفيما يلي بعض القيود والمحددات:

• **البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة:** دعم الشراكة العالمية للتعليم لا يغطي النطاق المطلوب. تعد احتياجات التعليم في البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة (27) ضخمة، ويجب التركيز ضمن مهمة الشراكة العالمية للتعليم على هذه المناطق المهملة بصورة رئيسية، حيث أن حجم الدعم المقدم من الشراكة العالمية للتعليم متواضع إلى حد ما: فوفقاً لأحدث البيانات فإن ما يزيد قليلاً عن ثلث مصروفات تمويل الشراكة العالمية للتعليم، أي ما مجموعه 770 مليون دولار على مدى 10 سنوات، قدمت للبلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة. وللافت للنظر، أن مخصصات كل طفل خارج المدرسة في البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة تصل إلى نصف مخصصات نظيره في غير البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة (28). وتبرز قضية اشكالية بين "مؤشر المخصصات" (المبلغ الذي يمكن للبلدان أن تتقدم بطلب الحصول عليه)، والمخصصات الفعلية. فمؤشر المخصصات يستند إلى "أطار الاحتياجات والأداء" والذي يقر بالهشاشة، لكنه يتأثر كثيراً بأداء البلد. وفي البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة تتزايد الاحتياجات بشكل خاص، لكن يتراجع "الأداء" حسب تقييم البنك الدولي الذي يستند على اساس الأداء القطري، وهنا تبرز مشكلة البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة في الحصول على المخصصات الفعلية. ووفقاً لأحدث القراءات، حصل أقل من نصف عدد البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة المؤهلة على تمويل الشراكة العالمية للتعليم (29) مقارنة مع 70% البلدان المؤهلة غير المتضررة من الصراعات والدول الهشة. وبات جلياً أن هشاشة وضعف الحكومات في هذه البلدان يطرح مشاكل خطيرة أمام المبادرة التي تهدف إلى إقرار الخطط الوطنية، ولكن وحيث أن الهدف المعلن للشراكة العالمية للتعليم هو التركيز على التعليم في البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة ومهمتها استهداف الأطفال الأكثر تهميشاً، فيجب إيجاد سبل زيادة مخصصات تمويل التعليم بصورة كبيرة في البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة.

• **البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة: ضعف صرف التمويل:** تتميز احتياجات البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة بصفة الاستعجال، نظرا للنقص الدائم في الإيرادات الحكومية المخصصة لنظام التعليم، ورغم ذلك يعد معدل صرف مخصصات الشراكة العالمية للتعليم للبلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة حتى الآن الأسوأ مقارنة مع بلدان أخرى: 57% مقابل 69%، حيث تحصل البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة على أسوأ معدلات الصرف: فنيبال، على سبيل المثال، لم تتلق سوى 25% من مخصصاتها لعام 2009 البالغة 120 مليون دولار بحلول نهاية آذار/مارس 2012، فيما تلقت ليبيريا فقط 17% من مخصصات عام 2010 بنفس الفترة، ورغم أن غينيا قد تلقت مخصصاتها كاملة بإشراف اليونيسيف إلا أنها لم تتلق أي من مخصصاتها تحت إشراف البنك الدولي والبالغة 40 مليون دولار (30)، وبناءً على ما سبق وفيمل يتعلق بالمخصصات، على الشراكة العالمية للتعليم إيجاد سبل صرف التمويل لهذه الدول رغم ضعف القدرات.

• **البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة والتهemis:** تعاني الشراكة العالمية للتعليم من الفجوات في الخبرة والقدرة على تقديم الدعم المناسب: يضم فريق الدعم القطري حاليا أربعة موظفين من ذوي الخبرة في البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة ومتخصص آخر في الدول الهشة سينضم في وقت لاحق من عام 2012. ولكن نظرا لقيود العمل في البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة هناك حاجة إلى قدرات أكبر بكثير لضمان اتباع منهجية متخصصة ومناسبة لرفع الدعم إلى المستوى المطلوب، كم أن هناك حاجة إلى الخبرة في مجالات التهميش الأخرى كاحتياجات الخاصة وعمالة الأطفال.

• **العدالة والتهemis: قصور في التركيز وعدم كفاية الأدوات.** لا يمكن للشراكة العالمية للتعليم تحقيق رسالتها دون الوصول الى أكثر الفئات تهemisاً، والعديد منهم في البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة وحتى المستبعدون والمحرومون في البلدان الأكثر استقرارا. ومن أبرز المشاكل في هذا الإطار هي غياب البيانات من داخل البلد حول الاستبعاد، وقبيل إعادة إطلاق الشراكة كشراكة عالمية للتعليم، تم وضع أداة "العدالة والشمولية" لدعم مجموعات التعليم المحلية لإجراء تقييم شامل لقضايا التهميش في البلاد، ووضع تدابير معالجة هذه القضايا ضمن الخطة الوطنية للتعليم. ومع ذلك، ومنذ عملية إعادة إطلاق الشراكة العالمية للتعليم، لم تستخدم هذه الأداة بشكل منظم في عمليات الشراكة على المستوى القطري، وهناك ارتباط فيما إذا زالت سياسة الشراكة العالمية للتعليم تدعم استخدامها. وعلاوة على ذلك، وفي حين يتم الترحيب بتركيز الشراكة العالمية للتعليم على نوعية التعلم الحاجة الى ذلك فعليا، فمن المهم تجنب خطر عدم المساواة المتزايد عن غير قصد من خلال التركيز على التعليم النوعي للأطفال الذين يسهل الوصول اليهم.

**ما هي التغييرات التي تساعد على زيادة التركيز على البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة والمساواة والتهemis؟**

بعد هذا الأمر مصدر اهتمام وقلق كبير لأعضاء الحملة العالمية للتعليم، والذين سيواصلون التوصية والمطالبة بتغييرات تحقق هذه الحاجة. والتوصيات الواردة أدناه ليست شاملة، ولكنها تشير الى تغييرات هامة يمكن تنفيذها فورا لإحداث الفرق:

• **اعتماد خطط مرتبطة بالتزام موثق لتحقيق التحسين ضمن بيانات ذات قدرات ضعيفة:** على الشراكة العالمية للتعليم أن تكون قادرة على العمل ضمن بيانات ذات احتياجات كبيرة وذات انخفاض كبير في القدرات دون إضعاف نموذج الدعم على أساس وجود خطة حكومية ذات مصداقية. يجب أن يكون هناك استعداد لإقرار الخطط التي تشتمل على التدابير المناسبة لاتخاذ إجراءات فورية، حتى لو كان هناك حاجة لمراجعة مستمرة، من أجل البدء في تقديم الدعم المناسب، حتى أثناء العمل مع الحكومة والشركاء الآخرين لتطوير وتحسين هذه الخطة.

• **مرونة تسليم التمويلات للحكومات ذات القدرات الضعيفة، من خلال الأموال المجمعّة وهيئات المنظمات غير الحكومية.** يجب أن تتركز تمويلات الشراكة العالمية للتعليم على المساعدة في بناء ودعم الخطط الوطنية الشاملة والتماسكة، حتى حين تكون قدرة الحكومة

على التخطيط والتنفيذ ضعيفة، ولكن ذلك يعني تفعيل أدوات مختلفة للعمل في المجالات غير مخدومة جيدا من خلال الهيكليات القائمة، ومن بينها تمويل المنظمات غير الحكومية، ليس كهيئات إشراف، ولكن بوصفها من العناصر الفاعلة والمساعدة في تقديم الخدمات التعليمية وعندما تكون الدولة غير راغبة أو غير قادرة على القيام بذلك. ويجب أن يتم ذلك ضمن لجنة بمشاركة الحكومة، وتفعيل استخدام صناديق الأموال المجمعّة بحيث تشارك الحكومة برئاستها بشرط العمل ضمن خطة موحدة، وتجنب التجزئة إلى مشاريع صغيرة، وضمان الدعم لتعزيز قدرات الحكومة وذلك بهدف تسليمها الإدارة على المدى المتوسط حيثما كان ذلك ممكنا.

• **توسيع خبرة الأمانة العامة وعقد شراكات أقوى مع الخبراء حول الجماعات المهمشة بما في ذلك البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة.** يجب توسيع القدرات على تقديم الدعم الحثيث والمستمر لتطوير وتنفيذ خطط قطاع التعليم في البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة وتركيز الخبراء على بقية جوانب التهميش، مع أهمية مشاركة والحضور القوي للبلد المعني خلال عملية تطوير وتقييم الخطط الوطنية للتعليم. وعلى الشراكة العالمية للتعليم ضمان المشاركة القوية لمجموعات التعليم في حالات الطوارئ، والعمل عن كثب مع خبراء آخرين، مثل فرقة العمل العالمية المعنية بعمالة الأطفال، والخبراء في مجال الاحتياجات الخاصة والتعليم.

• **تحقيق قدر أكبر من الاهتمام بالمساواة والتهميش.** رغم أن منح الشراكة العالمية للتعليم مخصصة لدعم التعليم الأساسي حسب الخطط القطاعية الشاملة، إلا أن تقديم المشورة والدعم التقني من قبل الشراكة العالمية للتعليم ينبغي أن يشمل التركيز على الخمس الأدنى من الجماعات المهمشة، وذلك لتحقيق التعليم للجميع وعدم تجاهل اية مجموعة. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن الشراكة العالمية للتعليم التركيز على الجودة والنوعية، وتحديد القراءة في وقت مبكر بعدالة وإنصاف، لتحسين مستوى التعليم في وقت مبكر للجيل الأول من المتعلمين.

• **تفعيل الاستخدام المنتظم لأداة العدالة والشمولية.** تم تجريب الأداة في ثلاثة بلدان، حيث كان الرد ايجابيا بصورة عامة، مع بعض التعديلات على الدليل على أساس الخبرة، والجانب الأقوى من جوانب الأداة هو انها توفر وسيلة لضمان ملكية منهجية التعامل مع التهميش للبلد وملانمتها لأوضاعه، في حين انها تتناول أيضا احتياجات فئات معينة من السكان كالفتيات والأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات اللغوية. لذا، فإننا نوصي بتفعيل أداة العدالة والشمولية وتكليف الأمانة العامة بوضع استراتيجية لضمان الاستخدام المنتظم في عمليات الشراكة العالمية للتعليم على المستوى القطري.

### الخلاصة: الحاجة إلى إجراءات جريئة وفورية

لا زال حجم الأزمة العالمية في مجال التعليم يشكل فضيحة. وهنا تبرز أهمية الشراكة العالمية للتعليم في حشد وتوفير الدعم للتصدي لهذه الأزمة، وتبقى من أهم الوسائل الفعالة لتوفير التمويل اللازم للتعليم. فهي تسعى جاهدة إلى أن يكون لجميع الشركاء موقف حقيقي، سواء على مستوى الإدارة العالمية وعلى مستوى العمليات في البلد، حيث تركز على تنسيق الدعم للخطط الوطنية، وتعزيز مبادئ الديمقراطية للملكية، وتقديم الدعم ليس فقط لتنفيذ مشاريع التعليم ولكن لتعزيز نظم وسياسات التعليم في البلدان الشريكة، وبما يعزز أهمية الدعم المتواصل للشراكة العالمية للتعليم.

ورغم ذلك، تبقى هناك نقاط ضعف هيكلية تقوض من قدرة الشراكة العالمية للتعليم على إنجاز مهمتها، وقدرتها على العمل الطموح والفعال حسبما يقتضي حجم الأزمة. لذا، فإننا نطالب بالتغييرات التالية:

### أمانة عامة قوية ومستقلة

أدت استضافة الأمانة العامة من قبل البنك الدولي والاعتماد المفرط على البنك في البلدان المستفيدة من تمويلات الشراكة العالمية للتعليم

الى خلق مشاكل تتعلق بالمساءلة وتضارب المصالح وارتباك والخلط في الهوية والبيروقراطية وتشتيت التمويلات وعدم الحياد وزيادة نفوذ عناصر الجهات المانحة في هذه الشراكة. ولذلك فإننا نوصي بما يلي:

- أن تستقل الشراكة العالمية للتعليم عن البنك الدولي، بحيث يتبع المدير التنفيذي المستقل ويرفع تقاريره للمجلس فقط، وإيجاد مقر لها في موقع مختلف، بعد طرح العروض للاستضافة القانونية والدعم المالي.
- على الأمانة توسيع خبراتها لتحقيق مهمتها بصورة أفضل، بما في ذلك تحقيق تواجد أقوى على المستوى القطري والشراكة المباشرة مع الحكومات المستفيدة، والقدرة على توفير التمويلات مباشرة ضمن بعض الأطر والسياسات.

• أن تتحقق الأمانة والشركاء من الجهات المانحة الأخرى من أن تتولى وكالات أخرى دور هيئات الإشراف على المستوى القطري.

### المشاركة المؤسسية للمجتمع المدني

جعلت الشراكة العالمية للتعليم مجموعات التعليم المحلية محورا مركزياً لنموذجها، كمنتهى لمناقشة الخطط الوطنية للتعليم وكوسائل لضمان مشاركة واسعة وملكية هذه الخطط، ويتفاوت عمل وعضوية هذه المجموعات بشكل كبير، بحيث يتم اسبعاد المجتمع المدني أو أن تعمل مجموعات الجهات المانحة لوحدها، كما وتتم عمليات التشاور مع المجتمع المدني بصورة عاجلة ومحدودة أو رمزية. ولذلك فإننا نوصي بما يلي:

• يجب أن يكون إشراك المجتمع المدني شرطاً مسبقاً للحصول على تمويل الشراكة العالمية للتعليم، وبالحد الأدنى من معايير المشاركة، بما في ذلك الشمولية والمشاركة المبكرة والمستدامة وعلى نطاق واسع وبمهلة كافية، وبتسهيلات وقدرات على الاستجابة، والتحقق من ذلك من قبل كوادرات الشراكة العالمية للتعليم.

• على الشراكة العالمية للتعليم البناء على التأييد السابق للمجتمع المدني وبالتزام تشاركي طويل الأمد، وبناء هذا الدعم ضمن الهيكليات التمويلية، والاهتمام بدعم المجتمع المدني في البلدان ذات الدخل المتوسط.

\* كما ويجب تبادل المعلومات بطريقة سريعة وأكثر شفافية.

• إجراء مراجعة لهيكليات الشراكة العالمية للتعليم على المستوى القطري.

### منهجيات مرنة للوصول إلى أكثر الفئات تهميشاً من التعليم

تتضمن الفئات الأكثر تهميشاً من التعليم الأطفال في الدول المتضررة من الصراعات والدول الهشة وذوي الاحتياجات الخاصة وعمالة الأطفال والسكان الرحل العاملين في الرعي، والفئات التي تعاني من التمييز على أساس الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو الاقتصادية أو العرقية أو الدينية أو الهوية اللغوية وغيرها من الأقليات، حيث تزايدت الاحتياجات التعليمية لهذه الجماعات بصورة كبيرة ومتنوعة، كما وتحقق الشراكة العالمية للتعليم في دعم احتياجاتهم بفعالية: فالتمويل المخصص للدول المتضررة من الصراعات والدول الهشة ضعيف إلى حد ما، والخبرة محدودة واقتصت أداة العدالة والشمولية، لذلك فإننا نوصي بما يلي:



• استعداد الشراكة العالمية للتعليم لتمويل الحاجات الملحة في الدول المتضررة من الصراعات والدول الهشة بناء على التزام موثق لتحسين خطط التعليم في تلك الدول، والعمل بمرونة مع آليات مثل الصناديق المجمعمة والتسليم من خلال هيئات المنظمات غير الحكومية، وذلك لضمان تمويل التعليم حيث تشتد الحاجة إليه وتركيز الدعم على الخطط الوطنية المنسقة.

• توسيع خبرة الأمانة حول قضايا التهميش داخليا أو من خلال شركات فعالة.

• زيادة التركيز والقدرة فيما يتعلق بالتمهيش والخمس الأدنى من السكان من خلال الاستخدام المنتظم لأداة العدالة والشمولية.

وبالطبع، فإن هذا لا يستنفد متطلبات المجتمع المدني من الشراكة العالمية للتعليم. فلدَى أعضاء الحملة العالمية للتعليم وغيرهم مخاوف تتعلق بكيفية عمل الشراكة العالمية للتعليم على قضايا مثل الاحتياجات الخاصة، سواء من خلال التنبؤ الكامل لأجندة التعليم للجميع، وأثر المشورة التي تقدمها الشراكة العالمية للتعليم على تقديرات التكاليف للمعلمين وحجم الطموح في مجال التمويل. كما ترتبط الكثير من المخاوف ببعض الأدوات الجديدة للشراكة العالمية للتعليم- إطار النتائج، وإطار المساءلة، وإطار الاحتياجات والأداء – وتعريف هذه الأدوات واستخدامها ووضعها موضع التنفيذ، ورؤية الشراكة العالمية للتعليم لكيفية مواصلة جمع التبرعات الخاصة بها وتأثيرها كعامل محفز للتمويل الثنائي الإضافي للتعليم.

والمخاوف أعلاه هي الأكثر إلحاحا، مع التركيز على التغييرات الهيكلية، لضمان ملائمة الشراكة العالمية للتعليم لغرض معالجة أزمة التعليم وبمستوى حقيقي من التأثير على تحقيق التعليم للجميع. وكشركاء في الشراكة العالمية للتعليم، فإننا ننوي العمل مع المجلس والأمانة العامة لضمان معالجة هذه المسائل الأساسية على نحو فعال خلال الأشهر المقبلة، للحفاظ على زخم الإصلاح وضمان أن تصبح الشراكة العالمية للتعليم شراكة حقيقية تستند على قدم المساواة. ونأمل أن لا تخيب ثقتنا في القدرة الجماعية للشراكة العالمية للتعليم على تحقيق هذه الإصلاحات الأساسية.

#### الهوامش

1 كامبردج للتعليم وآخرون. (شباط/فبراير 2010) "التقييم النصفى لمبادرة المسار السريع للتعليم للجميع." الملخص التنفيذي، ص. 11

2 مركز التعليم العالمي، معهد بروكنغز. (أيلول/سبتمبر 2011) "تقييم الهيكليات العالمية للتعليم - إعادة التفكير في مبادرة المسار

السريع." [http://siteresources.worldbank.org/EXTANNREP2011/Resources/8070616-](http://siteresources.worldbank.org/EXTANNREP2011/Resources/8070616-1315496634380/04WorldBankLendingbyThemeandSector.pdf)

1315496634380/04WorldBankLendingbyThemeandSector.pdf

4. صندوق ريزلتس للتعليم. (شباط/فبراير 2012). "البنك الدولي والأهداف الإنمائية للألفية للتعليم: الحفاظ على وعودنا لاكثر الاطفال فقرا في افريقيا."

5 صندوق ريزلتس للتعليم. (2010). 'تمويل البنك الدولي للتعليم: أقل أو أكثر من أجل الفقراء في المؤسسة الدولية للتنمية 16؟'

6 صندوق ريزلتس للتعليم. (2012) مرجع سابق.

7 انظر على سبيل المثال الحملة العالمية للتعليم (2011) "صندوق المستقبل، حقوق التعليم الآن: خطة من عشر نقاط لتحويل المساعدات للتعليم"، براون جي. (2012) "الوفاء بالوعد، وبناء الفرصة: قضية الصندوق العالمي للتعليم".

8 كامبردج للتعليم وآخرون. (شباط/فبراير 2010) "التقييم النصفى لمبادرة المسار السريع للتعليم للجميع. التقرير النهائي المجلد 1 - التقرير الرئيسي. ف. 20

(9) وصلت استثمارات البنك السنوية لتطوير "المنتجات المعرفية الأساسية" إلى 605 مليون دولار في مختلف القطاعات في عام 2010 وحده، وعام 2011 تم انفاق أكثر من ثلث ميزانية البنك الإدارية على إنتاج المعرفة التقنية والاقتصادية والقطاعية (من أصل 24 % عام

(2002 [http://www-](http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2011/12/19/000333038_20111219020854/Rendered/PDF/651950Revised0box361556B00PUBLIC005.pdf)

wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2011/12/19/000333038\_201112190

20854/Rendered/PDF/651950Revised0box361556B00PUBLIC005.pdf

- 10 كامبردج للتعليم وآخرون (21 آب/أغسطس 2009). "التقييم النصفى لمبادرة المسار السريع للتعليم للجميع دراسة حالة بلد: كمبوديا (مسودة).
- 11 الحملة العالمية للتعليم المسح الحالي والقادم
- 12 صندوق ريزلتس للتعليم. (2012) مرجع سابق
- 13 صندوق ريزلتس للتعليم. (2012) مرجع سابق
- 14 المكتب الإحصائي لليونسكو/ جداول البيانات
- (15) انظر على سبيل المثال غوف وويتربيرغ (2011) "تقييم القراءة المبكرة: التطبيقات والتدخلات لتحسين القراءة والكتابة الأساسية، مؤسسة المثلث الدولية للبحوث".
- 16 صندوق ريزلتس للتعليم. (2012) مرجع سابق
- 17 كامبردج للتعليم وآخرون. (شباط/فبراير 2010) "التقييم النصفى لمبادرة المسار السريع للتعليم للجميع. التقرير النهائي المجلد 1 - التقرير الرئيسي. ف. ص. 74-76
- 18 معلوف، كاتي. (كانون الثاني/يناير 2010) "توفير الموارد للتعليم العالمي: إصلاح مبادرة المسار السريع يؤدي إلى الصندوق العالمي للتعليم". منظمة أوكسفام الدولية. ف. ص. 16-19
- 19 مجموعة التقييم المستقلة التابعة للبنك الدولي. (2011) "المبدأ التوجيهي التعليمي البنك الدولي/التقرير السنوي لعام 2011: نتائج وأداء مجموعة البنك الدولي،" دعم للتعليم منذ عام 2001: مذكرة المحافظ".
- 20 كامبردج للتعليم وآخرون. (شباط/فبراير 2010) مرجع سابق. (الملخص التنفيذي) ص. 13
- 21 كامبردج للتعليم وآخرون. (شباط/فبراير 2010) مرجع سابق. (الملخص التنفيذي) ص. 13
- 22 كامبردج للتعليم وآخرون. (شباط/فبراير 2010) مرجع سابق. (الملخص التنفيذي) ص. 13 (التقرير النهائي التجميعي، المجلد 1 - التقرير الرئيسي) ص. 19
- 23 أبرز ما جاء في تقرير التقدم الرابع الصادر عن صندوق تعليم المجتمع المدني 2011،  
/Fund-Education-Society-Civil/epdf/financing/offer-we-support/org.globalpartnership.www//:http
- 24 الأمانة العامة للشراكة العالمية للتعليم. (2011) تمرين المراقبة والرصد '2011 حول فعالية المعونة في قطاع التعليم. "استنادا إلى بيانات تموز/يوليو 2011).
- 25 اليونسكو (2011) تقرير الرصد العالمي حول التعليم للجميع. "الأزمة الخفية: النزاعات المسلحة والتعليم".
- 26 اليونسكو (2010) تقرير الرصد العالمي حول التعليم للجميع. "الوصول إلى المهمشين".
- 27 حسب تعريف تقرير الرصد العالمي لليونسكو عام 2011، مرجع سابق.
- 28 حسابات استناداً إلى الأمانة الشراكة العالمية للتعليم (2012) الصندوق التحفيزي مبادرة المسار السريع- التعليم للجميع 'التحديث المالي الفصلي للربع النهائي 31 آذار/مارس 2012، تعرف البلدان المتضررة من الصراعات والدول الهشة وفقا لقائمة ضمن تقرير الرصد العالمي لليونسكو 2011
- 29 كما حددتها قائمة موقع الشراكة العالمية للتعليم كمؤشر تخصيص أو اقرار خطة قطاع التعليم.
- 30 أرقام خلال الفترة الممتدة حتى نهاية آذار/مارس 2012. الأمانة العامة للشراكة العالمية للتعليم (2012) الصندوق التحفيزي مبادرة المسار السريع- التعليم للجميع 'التحديث المالي الفصلي للربع النهائي 31 آذار/مارس 2012